

اقتصاد

خريطة توسع تنموية واستثمارية للصناعات الحرفية

خميس: لن نسكت عن وجود «مافيا» في أي مؤسسة حكومية

هنا غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على القائمين على القطاع الحرفي أهمية وضع خريطة توسع تنموية واستثمارية للصناعات الحرفية، وذلك انطلاقاً من دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تشكل النزاع الاقتصادي للحكومة والاقتصاد الوطني، معتبراً أن هذا القطاع له إرث تاريخي، ومن الضروري تسويق منتجاته في الأسواق الخارجية.

جاء ذلك خلال ورشة خاصة للتهوض بالصناعات الحرفية، ترأسها رئيس مجلس الوزراء أمس، بحضور رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام للحرفيين ورؤساء اتحادات الحرفيين بالمحافظات، حيث أدي خميس استعداد الحكومة لتقديم الدعم اللازم لهذا الاتحاد، سواء على مستوى تقديم القروض أو الإعفاء من الضرائب ومن التراخيص المالية المترتبة في المناطق الساخنة، وصولاً إلى تبسيط الإجراءات، «لأنه لا يجوز انقراض أي حرفة أو صناعة تقليدية»، لافتاً إلى «إننا حكومة لدينا إيمان كبير باتحاد الحرفيين، لأنه الأكثر محافظة، ولا في أي مؤسسة حكومية»، مطالباً بتقديم الأدلة والبراهين حول الخلل.

وأشار في الوقت ذاته إلى مسؤولية حفظ وتوثيق تراثنا الحضاري، وخصوصاً بعد الدمار الإرهابي، وعمليات السرقة والنهب التي شهدتها الصروح الأثرية والعمرانية، ما يتطلب تقديم الدعم اللازم للحرف التراثية، والقيام بكل ما من شأنه منع اندثارها وضمان انتقالها لأجيال القادمة. وتم خلال الاجتماع التأكيد على ضرورة تنفيذ البرامج التدريبية لإكساب الحرفيين المهارات اللازمة لتطوير أساليب عملهم، وتوسيع صناعاتهم كما ونوعاً، وتأمين

المواد الأولية للحرف التقليدية، والمباشرة بآتمتة القطاع الحرفي، والاستمرار بإعادة تأهيل المناطق الحرفية المتضررة بسبب الإرهاب، واستقطاب الحرفيين المغادرين خارج أرض الوطن لإعادة إحياء صناعاتهم.

قرارات تحفيزية

خرج المجتمعون بحزمة من القرارات التحفيزية للتهوض بالقطاع الحرفي وتوسيع إنتاجه وتنظيمه، وتوفير الدعم التشريعي واللوجستي له ليكون شريكاً قوياً في تحفيز الإنتاج المحلي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل صلب الاقتصاد السوري.

وتم الاتفاق مع القائمين على القطاع الحرفي على وضع خريطة توسع تنموية واستثمارية للصناعات الحرفية، حسب حاجة كل محافظة، وبما يراعي الميزات التي تتمتع بها، وتطوير الحرف القائمة كما ونوعاً لمساعدة الحرفيين على تغطية حاجة الأسواق المحلية والتصديرية. وتقرر دعم منتجات الصناعات الحرفية القابلة للتصدير



إنجاز المقاسم الحرفية في المنطقة الصناعية في محافظة السويداء، وتوزيعها على المكنين وتوفير متطلبات عودة الحرفيين إلى أماكن عملهم في المحافظات الشرقية، والمباشرة بالإنتاج بما يدعم الجهود التنموية في المنطقة. وتم الاتفاق على وضع خطة عمل لتأمين التيار الكهربائي، والمساهمة في إنجاز البنى التحتية للمنطقة الحرفية في جبرين والراموسة في محافظة حلب تمهيداً لإطلاقها، إضافة إلى دراسة الصعوبات التي تعترض إطلاق المقاسم الحرفية في المدينة الصناعية في حلب، والتي تحوي ما يقارب ٥١٢٨ مقسماً حرفياً مناقشتها في مجلس الوزراء وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وفيما يتعلق بدعم صناعة صياغة الذهب تم الطلب من وزير الإدارة المحلية دراسة التسهيلات الواجب تقديمها لدعم جمعية الصاغة لإقامة مشروع «مدينة الذهب» في حلب، تتضمن مرائب ومطاعم ومحلات صاغة، وذلك من خلال تأمين الأراضي لها بعد تحديد المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها.

اللازمة لإقامة المشاريع الخاصة بهم وتشجيعهم على المباشرة بالإنتاج.

وتشكل خلال الاجتماع فريق عمل لتقديم دراسة تتعلق بانضمام كل الورشات الحرفية لاتحاد الحرفيين، وتقديم الحفزات اللازمة لذلك، بما يساعد على محاربة اقتصاد الظل، واستثمار مكونات القطاع الحرفي بالشكل الأمثل، على التوازي مع قيام الوحدات الإدارية بجمع البيانات اللازمة حول الورشات الحرفية ضمن نطاق إدارتها، بما يسهل أي خطط مستقبلية تستهدف تطوير هذا القطاع على مستوى المحافظات.

خطوات سريعة

تقرر خلال الاجتماع تركيب المحولات الكهربائية اللازمة لتأمين تيار الكهرباء للمقاسم الحرفية في منطقة كفرنبو، ودراسة الآلية التنفيذية المناسبة لتحديد تراخيص المقالع في حسياء، وتطوير هذه الصناعة التي اكتسبت أهمية خاصة في مرحلة إعادة الإعمار، والإسراع في

بما يمكنها من استهداف أسواق خارجية جديدة، ودراسة إدراج القطاع الحرفي في برنامج دعم فوائد القروض، ودراسة مشروع قانون إعفاءات ضريبية للحرفيين في المناطق المتضررة، ودعم مشاركة القطاع الحرفي في المعارض الخارجية المتخصصة، ووضع خطة تسويق وترويج متكاملة للتعريف بالصناعات الحرفية والمزايا النسبية التي تتمتع بها على مستوى العالم.

هذا وتم الطلب من اتحاد الحرفيين التنسيق مع الجهات المعنية لتقديم مقترحات على مستوى المحافظات لإقامة حاضنات للحرف التراثية التي تعكس الهوية الحضارية لسورية، بدءاً بمحافظة دمشق وحلب وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك بما يساعد على صون التراث السوري وحفظه.

وتم تكليف وزراء التربية والتعليم العالي والصناعة ودراسة مشروع قرار تنصيب الخريجين الأوائل من الثانويات الصناعية والمعاهد التقنية في اتحاد الحرفيين مجاناً، وإعطائهم الأولوية في الحصول على القروض

أين الحكومة من وعودها؟

الحمضيات تنتظر من يعالج عقبات تسويقها في الداخل والخارج!!

الشحنة الواحدة حسب البلد المصدراً إليه وحجته بذلك هو المعاملة بالمثل، والآن الأخر هو التأخير الكبير في صرف مبالغ الدعم المقرر لكل حاوية حيث إن ما هو مستحق من كميات التصدير لعام ٢٠١٨ لم تصف حتى الآن من هيئة ترويج ودعم الصادرات وهذا ما ينعكس سلباً على استمرار التصدير ضمن الإمكانيات المتاحة وتمنى ربا على الجهات المعنية أن تبحث عن كل ما من شأنه دعم التصدير أسوة بالدول المجاورة التي تتقدم علينا في هذا المجال وليس وضع العصي في العجلات.

وذكر مدير مكتب الحمضيات سهيل حمدان لـ«الوطن» أن إنتاج سورية من الحمضيات هذا الموسم يصل لنحو مليون طن منها نحو ٢٣٠ ألف طن بطرطوس والباقي في اللاذقية مشيراً إلى تراجع إنتاج طرطوس نحو خمسين ألف طن عن العام الماضي معظمه من الحامض والأصفر لـ«الوطن» أن أوجه اللجان وكلاء الشريكين الإيطالية والإسبانية هذا الأسبوع من أجل شهادات الاعتمادية تشمل خمسين مزرعة في طرطوس و ١٧ في اللاذقية مساحة كل منها لا تقل عن ٢٥ دونماً مؤكداً أن الاعتمادية ستشكل جسر عبور للتصدير إلى أوروبا وغيرها بأسعار جيدة للفلاح المنتج والاقتصاد الوطني.



إلى الخارج منها عدم تفعيل معبر القائم عند البوكال حتى الآن وبالتالي عدم تصدير أي كمية إلى العراق إلا عن طريق معبر غير نظامي بعد القامشلي أو عن طريق الأردن عبر معبر طربين بين الأردن والعراق وهذا يكلف كثيراً. ومن العقبات التي أشار إليها ربا شاحنة الرسوم التي تفرضها الأردن على أي شاحنة (حاوية) تصدر من خلالها إلى الخليج حيث يتراوح الرسم بين ٧٥٠ و ١٥٠٠ دولار على

الأمر حتى الآن. وضمن إطار محاولات التصدير رغم العقبات القائمة أكد عدنان ربا صاحب مشغل فرز وتوضيب بطرطوس لـ«الوطن» أنه تمكن حتى الآن من تصدير نحو ٣٠٠ طن حمضيات إلى العراق والسعودية ودبي كما قام بتصدير نحو ألف طن إلى لبنان قبل الحراك الأخير فيها، والذي أدى إلى توقف التصدير إليها. وأكد أن عقبات عديدة تحول دون التصدير

الأسبوع مع وكلاء شركتين إيطالية وإسبانية بجولة إلى عدة مزارع في المحافظة وحفاظة اللاذقية وبعض مشاغل الفرز والتوضيب من أجل الكشف عليها والتدقيق ما إذا كانت شروط الاعتمادية متوافرة فيها وفي ضوء ذلك سترفع مقترحاتها لوزارة الزراعة وهيئة دعم وترويج الصادرات من أجل إصدار شهادة الاعتمادية التي هي شرط للتصدير إلى الخارج. والتي من المستغرب التأخير في هذا

طرطوس- الوطن

مدير «المخابز»: لا تهريب

للدقيق من مخابزنا والمدر سببه قدم الآلات

الوطن

صرح مدير الشركة العامة للمخابز جليل إبراهيم لـ«الوطن» بأن الشركة تتوجه إلى تحقيق وفر في عمليات إنتاج الخبز والحد من الهدر، وذلك من خلال ضبط عمليات الإنتاج، نظراً لأن نظام المعايير المعمول به سابقاً تسبب بالهدر نتيجة تقادم الآلات على خطوط الإنتاج.

وبين إبراهيم أن الشركة تسعى حالياً لتحديث الآلات والمكينات الموجودة على خطوط الإنتاج في مخابزها لتحقيق وفر في مواد الدقيق الترميني والمازوت، وذلك من خلال وضع رؤية تنفيذية صحيحة، ترتقي إلى أفضل مستويات صناعة الدقيق، وذلك ممكن عبر وضع نسب معيارية جديدة تحد من الهدر، وخاصة في المواد الترمينية المدعومة، ورفع المردودية، وخفض استهلاك المازوت، بنسب تحقق وفراً وريعية تعزز دور الشركة في عملية الربح والتخلص من الإشكالات التي تعوق عملية التطوير وتحسين المنتج.

وخلال اجتماع عقد يوم أمس مع المديرين المركزيين في الشركة، تم استعراض واقع العمل بالمخابز والجهود المبذولة لتطوير واقع عمل خطوط الإنتاج والتشغيل، وإنتاج دقيق الخبز وفق أفضل المواصفات والشروط المطلوبة، والتشديد على ضرورة استثمار جميع الطاقات والجهود في استثمار مستلزمات الإنتاج، والحد من الهدر والعمل على تطوير خطوط الإنتاج وإجراء أعمال الصيانة الدورية ومحاربة الفساد والارتقاء بعمل الشركة.

وأشار إبراهيم إلى أن الشركة حققت نتائج إيجابية من خلال دمج المخابز الاحتياطية مع المخابز الألية ضمن الشركة، إذ إن عملية الدمج حققت وفراً بأرقام جيدة، ولكن الأرقام الدقيقة لهذا الوفر لم تظهر بشكل نهائي بعد، ويجري على تحديدها حالياً، كما يجري العمل على تعديل بعض العمليات المستودعية في الشركة بالإضافة إلى التعديل ببعض أنظمة المعايير.

وفي سياق متصل لفت إبراهيم إلى أن الشركة سوف تقوم بافتتاح ثلاثة مخابز جديدة في محافظة ريف دمشق وهي مخابز في داريا والمليحة ودوما قبل نهاية العام الحالي، ليرتفع عدد المخابز المنتجة في الشركة إلى ١٨٤ مخبزاً.

وأكد عدم وجود أي عمليات تهريب للدقيق الترميني من المخابز، لأن آلية العمل ضمن مخابز الشركة تضمن عدم التهريب، إذ إن الرقابة والتدقيق يجري بشكل يومي، وتتابع عمليات الإنتاج للتأكد من خبز جميع المحصنات لكل مخبز، معتبراً أن ما يتم ضبطه من دقيق ترميني من قبل دوريات حماية المستهلك والجهات المختصة هي عمليات تهريب تجري خارج المخابز التابعة للشركة.

مخالفات لصاغة يبيعون الذهب بلا «م»

جمعية الصاغة تلاحق «تجار الشنطة».. وجزماتي لـ«الوطن»: الغش زاد

علي محمود سليمان

صرح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» بأن أسعار الذهب ارتفعت مع نهاية الأسبوع الحالي بحوالي ١١٠٠ ليرة سورية للغرام الواحد، وذلك نتيجة ارتفاع سعر الأونصة عالمياً والتي وصلت إلى ١٥١٥ دولاراً.

وسجل غرام الذهب عيار ٢١ سعراً قدره ٢٧٣٠٠ ليرة، وقد تم التسعير على أساس دولار وسطي بـ ٦٢٠ ليرة. وأوضح جزماتي أن المبيعات منخفضة، ولم تسجل أكثر من كيلو غرام واحد يوماً خلال الأسبوع الماضي، وذلك نتيجة الأوضاع التي تشهدها المنطقة الشرقية، حيث تعتبر مدينة القامشلي سوقاً رئيسة لصاغة الذهب في دمشق، ولكن خلال الفترة الماضية لم يتم إدخال أو إخراج أي ذهب من وإلى القامشلي.

وبيّن أنه يتم حالياً تكثيف دوريات الجمعية على الأسواق لضبط المخالفات وحالات التلاعب والغش التي زادت في الآونة الأخيرة، وذلك نتيجة الفترة التي توقف فيها دمج الذهب، بينما تمت معالجة موضوع رسم الإنفاق الاستهلاكي مع المالية، حيث زادت حالات التلاعب وبيع الذهب غير المدعوم، أو بيع ذهب «البالطة» على أنه ذهب جديد، وفي هذه الحالة يقوم الصانغ بوضع أجرة



الصياغة والدمج على البضاعة باعتبارها جديدة، ويحصل أجزائها لنفسه، بينما هي قطع ذهبية مستعملة ومسددة الأجرور والرسوم سابقاً.

ولفت إلى أن جمعية الصاغة حرصت لبيعهم هذه المصوغات، حيث يفترض على صاحب المحل أن يتوجه إلى الجمعية لدفعها أو يلزم بأن يصهرها. وذكر جزماتي وجود حالات أخرى وردت

إلى الجمعية عن وجود مكثات فحص الذهب الليزيرية لدى عدد من الحرفيين، يقومون من خلالها بتعبير الذهب ولكن هذه المكثات غير معتمدة لدى الجمعية. كما أن نتائج هذه المكثات غير دقيقة، إذ إن نتيجة عباراتها أقل من العبارات الصحيحة، وهي تستخدم للاستئناس فقط، ويستغل البعض هذه المكثات لغش المواطن بفحص مصاغة الذهب الذي يريد بيعه، ويخبروه بأن عبارته أعلى، ويشترطون بسعر أقل، ولكن عند فحصها لدى الجمعية يتبين أن عباراتها صحيحة، ولذلك عممت الجمعية بأن الفحص يتم عن طريق المعتمد الخاص لدى الجمعية، وأي شخص لديه مكثة ليزيرية ويقوم بفحص الذهب عليها يعتبر مخالفاً ويطلب من الجهات المختصة سحب هذه المكثة وإغلاق المحل أو المنشأة.

وشدد جزماتي على كل حرفي يحمل بطاقة جوال ويقوم ببيع البضائع الذهبية من خارج محافظة دمشق أن يراجع الجمعية قبل بيع بضاعته في الأسواق من أجل حصوله على ترخيص رسم الجمعية للمبيع، وأي تاجر شطة يشاهد في الأسواق يقوم بعمليات البيع من دون حصوله على الترخيص يتحمل المسؤولية، وأي حرفي يتبين أنه يتعامل مع هذا البائع الجوال من دون حصوله على الترخيص يتحمل المسؤولية معه أيضاً، لتأخيه مخالفة والعقوبات.

الحكومة تنوي إحداث خط إنتاج

سجائر واستكمال زجاج فلوت دمشق

الوطن

انتهت وزارة الصناعة من إعداد مذكرة تتضمن أهم التشريعات والقرارات والإجراءات الصادرة عنها لدعم واستنهاض الصناعة الوطنية، سعياً إلى تحويل الصناعة إلى قطاعات مولدة للدخل عن طريق استثمار الموارد المتاحة بكفاءة عالية، وتحريض الإنتاج والنمو الاقتصادي، والأهم التكامل الإنتاجي وزيادة الحلقات الإنتاجية بهدف تعظيم القيمة المضافة.

وأكدت الوزارة في مذكرتها (حصلت لـ«الوطن» على نسخة منها) أن هناك سياسات صنعتية معتمدة تعمل عليها الوزارة خلال المرحلة الراهنة، تتمثل في ضرورة تعزيز الإنتاج الصناعي لزيادة الحضور في الأسواق، وتلبية حاجة السوق المحلية، وتصدير الفائض، والأهم دعم الصناعات لإعادة تأهيل منشآتهم والإقلاع والإنتاج.

وتعمل الوزارة على إزالة جميع العقبات والصعوبات التي تعوق ذلك، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لزيادة الريعية الاقتصادية للشركات، الأمر الذي ينعكس على زيادة نسبة مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي.

وتطرقت الوزارة في مذكرتها إلى أهمية تقديم الدعم للصناعات من خلال عدة تسهيلات، أهمها تأمين التغذية الكهربائية وحامل الطاقة، إضافة إلى تقديم الحفزات لزيادة الإقلاع في المنشآت وتوفير المنتجات محلياً وتصديرها، والاهتمام بصناعة الطاقات المتجددة واستثمارها مع ربط الصناعة بالتكنولوجيات، وزيادة التنافسية وتعظيم النيق المضافة.

وبينت الوزارة أن هناك جملة من المشاريع الاستثمارية يتم العمل عليها، أهمها مشروع استكمال تأهيل محطة إنتاجية وحوامل الإسمنت، من خط إنتاج للسجائر في المنطقة الساحلية، ومشروع إنتاج الطاقات المتجددة، وآخر تعميم المياه الطبيعية من وحدة نبع السن بطرطوس ومن منطقة الخفسة بحلب. إضافة لإقامة مشروع لإنتاج الخميرة الطرية من شركة سكر تل سلحب، والأهم إقامة معمل لإنتاج الأدوية البشرية تتبع لشركة تامينكو، إضافة إلى استكمال مشروع زجاج الفلوت في شركة زجاج دمشق.